الأفاق للدراسات الإقتصادية ISSN: 2571-9769, EISSN: 2602-5051
الصفحات 39ـــ57

العدد 2
المجلد 5 السنة 2020

دور حاضنات الأعمال في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)

The role of business incubators in establishing small and medium enterprises (the case of Algeria)

* د. أحمد ميلي سمية
جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر
Soumia.mili@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 21 /2020/07 تاريخ القبول: 10 /2020/09 تاريخ النشر : 01 /2020/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور حاضنات الأعمال في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن هذه الأخيرة لها دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف اقتصاديات الدول، وذلك لما تتمتع به من خصائص ومميزات تمكنها من أداء مهامها بالشكل المطلوب، إلا أن التقدم التكنولوجي الحاصل واشتداد حدة المنافسة الدولية أدى إلى ظهور العديد من المشاكل التي يصعب على هذه المؤسسات تجاوزها وتخطها، لذلك كان لا بد من الضروري البحث عن وسائل وآليات لدعمها وتطويرها ومساعدتها على تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق والتي من بينها حاضنات الأعمال التي أثبتت قدراتها وإمكاناتها في مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكنها من القدرة على المنافسة ومواكبة التطورات التكنولوجية السريعة، وذلك من خلال ما تقدمه لها من تسهيلات وخدمات بمختلف أنواعها، لأن الأساس من إنشاء حاضنات الأعمال هو مواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل هذه المؤسسات.

هذا ما قد أثبتته التجارب الدولية في مجال حاضنات الأعمال التي من بينها التجربة الجزائرية، رغم أنها ما زالت في بدايتها لأسباب عديدة عطلت انطلاق هذه الآليات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حاضنات الأعمال، المشاتل، مراكز التسهيل.

abstract: This study aims to clarify the role of business incubators in establishing small and medium enterprises as the latter has an important role in achieving economic and social development in the various economies of countries, due to its characteristics and advantages that enable it to perform its tasks as required, except that the technological progress achieved and intensification The intensity of international competition has led to the emergence of many problems that are difficult for these institutions to overcome and overcome, so it was necessary to search for ways and mechanisms to support and develop them and help them to overcome the burdens of the starting stage, which among them business incubators that have proven their capabilities and capabilities in accompanying and supporting small and medium enterprises To enable them to be able to compete and keep pace with rapid technological developments, through the facilities and services they provide to them of all kinds, because the basis of establishing business incubators is to face the high rate of failure of these institutions.

This has been proven by international experiences in the field of business incubators, including the Algerian experience, although it is still in its infancy for many reasons that hindered the launch of these mechanisms.

Key words: small and medium enterprises, business incubators, nurseries, facilitation centers.

المؤلف المرسل: أحمد ميلي سمية

I. تمهيد:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، نظرا لما تتمتع به من مزايا في مجال المهارات التنظيمية والقدرة على إنتاج السلع والخدمات وتوفير مناصب عمل، بالإضافة إلى خصائص تؤهلها لأداء أدوار إيجابية لتنمية وتطوير اقتصاديات مختلف الدول، ولكن رغم ما تتميز به هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تتعرض لبعض العوائق المشاكل عند تأسيسها كصعوبة حصولها على بعض مستلزمات الإنتاج، ونقص المهارات الإدارية والموارد المالية وكذا ضعف الابتكارات لديها التي تعتبر جوهر المنافسة خاصة في ظل التطور الاقتصادي.

كل هذه العوامل قد تحول دون حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المعلومات الكافية حول السوق وتجعلها غير قادرة على توجيه نشاطها وإدارته بطريقة كفئة وفعالة، هذا ما أدى إلى ضرورة البحث عن هيئات وآليات تعمل على دعمها وتوجه نشاطها للوصول إلى بر الأمان، ومن بين هذه الآليات نجد حاضنات الأعمال التي تعتبر ملجأ لتوجيه ودعم ومساعدة هذه المؤسسات على تخطي عقبات مرحلة الانطلاق، حيث تقوم بتوفير الخدمات والتسهيلات ومرافقتها إلى أن تصبح قادرة على التماشي مع بيئتها الخارجية، واستغلال الفرص السوقية المتاحة والدخول إلى عالم المنافسة.

1- **الإشكالية الرئيسية:** نظرا للأهمية التي تكتسيها حاضنات الأعمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد أتى هذا البحث ليدرس هذه الحاضنات بصفتها إحدى آليات الدعم الحديثة التي تساعد هذه المؤسسات على التغلب على الصعوبات التي تواجهها، ولهذا يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:
ما هو دور حاضنات الأعمال في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي آلية عمل حاضنات الأعمال؟
- كيف يمكن لحاضنات الأعمال مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التأقلم في بيئة تتسم بالمنافسة؟

2- **فرضيات البحث:** للإجابة على الأسئلة البحث قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- تعمل حاضنات الأعمال على احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة مراحل وفقا لشروط معينة.
- توفير حاضنات الأعمال لمجموعة من الخدمات والتسهيلات يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التأقلم في بيئة تتسم بالمنافسة ويمكنها من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق.

3- **أهمية البحث:** تكمن أهمية هذا البحث في محاولة التعرف على مفهوم حاضنات الأعمال والربط بينه وبين مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر من المواضيع المهمة التي هي بحاجة للبحث والدراسة، كما أن هذه المواضيع قد تساهم في تحسين اقتصاديات الدول وتمكنها من تحقيق الاستقرار.

4- **أهداف البحث:** يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- إبراز حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى هيئات دعم تساعدها في تجاوز العقبات التي تواجهها؛
- التعرف على مدى كفاءة حاضنات الأعمال في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحديد أهم الخدمات والفوائد التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسات المنتسبة إليها؛
- تحديد أهم عناصر نجاح حاضنات الأعمال.

5- **منهج البحث:** لقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة ما ومحاولة تفسيرها وتحليلها للوصول إلى النتائج.

6- **هيكل البحث:** لقد قمنا بتقسيم البحث إلى جانبين: الجانب النظري تطرقنا فيه إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم العناصر المرتبطة فيه، كما تطرق إلى مفهوم حاضنات الأعمال وأهم العوامل المساعدة على إنجاحها. أما الجانب التطبيقي فتطرقنا إلى التجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال.

أولا: الإطار النظري للدراسة

1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تعددت التعريفات لماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لطبيعة المعيار المستخدم في التعريف، إلا أنها تتقارب كلما اشتمل التعريف على معيارين أساسيين هما: المعيار الكمي والمعيار النوعي. لذلك قبل التطرق إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب التطرق إلى هذه المعايير. عثمان لخلف، (2003)، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر.

1-1 معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-1-1 **المعايير الكمية:** هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تختص على مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية، وأهم هذه المعايير ما يلي: (عثمان لخلف، 2003، ص 8)

- **معيار العمالة ورأس المال (معيار مزدوج):** يعتمد هذا المعيار في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة وذلك بالجمع بين هذين المعيارين في معيار واحد الذي يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال ومبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات.

- **معيار حجم الإنتاج:** يتم تطبيق هذا المعيار للتميز بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة والعاملة في بعض القطاعات وخاصة القطاع الصناعي، إلا أن تطبيق هذا المعيار يواجه بعض الصعوبات أهمها عدم صلاحيته بصفة عامة في حالة المؤسسات التجارية والخدمية، كما أنه لا يصلح في حالة المؤسسات متعددة المنتجات.

- **معيار القيمة المضافة:** يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة التي تم شراؤها من الغير، ويصلح هذا المعيار للتطبيق في مجال النشاط الصناعي حيث

يمكن حساب قيمة الإنتاج أو المبيعات السنوية وقيمة الخدمات والمستلزمات الداخلة في الإنتاج، إلا أنه لا يصلح في إجراء المقارنة بين الأنشطة والقطاعات المختلفة، بالإضافة إلى صعوبة حساب تكلفة المستلزمات والقيمة المضافة في حالة المشروعات الصغيرة. (سلمى صالحي، 2005، ص ص 2-3)

1-1-2 **المعايير النوعية:** بالإضافة إلى المعايير السابقة هناك معايير أخرى هي المعايير النوعية، وأهم هذه المعايير ما يلي:

- **معيار الملكية:** حيث نجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية، حيث يمثل مالك هذه المؤسسة في المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

- **معيار المسؤولية:** باعتبار أن صاحب المؤسسة هو المالك لها فإننا نجده يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة، بالإضافة إلى تحديد نموذج التمويل والتسويق...، ومن ثم فهو المسؤول قانونيا وإداريا.

- **معيار حصة المؤسسة من السوق:** يعتبر هذا المعيار مؤشرا أساسيا في تحديد حجم المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق، الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة، أما إذا كانت حصة المؤسسة تستحوذ جزء صغير فإنها تعتبر صغيرة أو متوسطة.

- **معيار الاستقلالية:** تتخذ قرارات المؤسسة من طرف مديرها أو مالكها دون أي تدخل من أطراف أو هيئات أخرى، حيث يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة كامل المسؤولية اتجاه الغير. (عامر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، 2000، ص 42)

2-1 **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يعتبر تحديد مفهوم دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم العوامل الرئيسية لوضع السياسات والتشريعات اللازمة لتطويرها وتنميتها. ورغم الأهمية الكبيرة التي يكتسيها موضوع تعريف هذا النوع من المؤسسات إلا أنه لا يزال محل اختلاف وجدل بين الكثير من الكتاب والباحثين (ماجدة العطية، 2004، ص 15)، وتحديا كبيرا أمام كافة الاقتصاديات في العالم، ويرجع هذا الاختلاف في التعريف إلى أمرين أساسيين هما: (أحمد مجدل، 2004، ص 31)

- الاختلاف الكبير في الاقتصاديات التي تضم هذه المؤسسات من حيث التخصص ودرجة النمو وكيفية التنظيم؛

- الاختلاف والتنوع الكبير في اعتماد المعايير والمؤشرات التي تمكن من التمييز بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى.

فقد يرى البعض بأن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة ذات طابع قانوني تتمتع بالاستقلالية المالية، وتعمل في القطاعات الأولية، والتي تستوجب المسؤولية فيها إلى شخص واحد في أغلب الأحيان، أو اثنان أو ثلاثة، أي يكون المالك محدد لرأس المال. في حين يرى البعض الآخر بأن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسة العائلية بسيطة الهيكل التنظيمي التي تستعمل طرق تسييرية بسيطة. أما الاتحاد الأوروبي فقد اعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريل 1996 على معيار ثلاثي الأبعاد: عدد العمال، رقم الأعمال

ومجموع الميزانية، بالإضافة إلى درجة الاستقلالية، حيث يعرفها على أنها: " كل مؤسسة تضم أقل من 250 أجير ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية، أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقدية أوروبية، التي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق على هذه المعايير."(حسين رحيم، 2002، ص 52)

أما في الجزائر فبعد انضمامها إلى المشروع الأورو- متوسطي الذي يحقق الانسجام في تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أخذ القانون الجزائري بالمعايير الأوروبية في تحديد هذا المفهوم، حيث عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها: "مؤسسة سلع /أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية." (المادة الرابعة من القانون رقم 18/01، 2001، ص ص 5-6) وبشكل مفصل أعطى المشرع الجزائري تعريفا لكل من المؤسسة المصغرة، والمؤسسة الصغيرة والمؤسسة المتوسطة الموضحة في الجدول رقم 01.

الجدول رقم (01): معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر

الصنف المعايير	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200	أقل من 100
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 02 مليار دج	من 100إلى 500

المصدر: المادة الرابعة من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص ص 5-6

نلاحظ من خلال الجدول أن هذا التعريف التفصيلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل مرجعا لمختلف برامج الدعم والمساعدة الموضوعة لصالح هذه المؤسسات، بالإضافة إلى أنه يساعد على إعداد ومعالجة إحصائيات القطاع.

3-1 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص أهمها:

1-3-1 **انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل:** حيث تتخصص المشروعات الصغيرة عادة في عدد محدود من عمليات التصنيع مما ينتج عنها استخدام تكنولوجيا أقل كثافة رأسمالية، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل، وينتج عن هذا قدرة إضافية على استيعاب فائض العمالة. (عبد المطلب عبد المجيد، 2009، ص 40)

2-3-1 **أنماط الملكية:** تساعد هذه الأنماط على استقطاب وابراز الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها. (عثمان لخلف، 2003، ص 30)

3-3-1 **الفعالية والكفاءة:** تتجلى فعالية وكفاءة هذه المؤسسات في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها واشباع رغبات واحتياجات الزبائن بشكل كبير. (رابح خوني، حساني رقية، 2006، ص 45)

4-3-1 **العلاقة مع الزبائن:** تجمع علاقة شخصية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزبائنها، مما يخلق نوعا ما من الألفة بين الزبون ومالك أو ملاك المؤسسة وهذا ما يؤدي إلى اكتسابها ميزة المعرفة التفصيلية للزبائن والسوق نظرا لهذا العلاقة الشخصية، ومحدودية سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (رابح خوني، حساني رقية، 2006، ص ص 41-42)

5-3-1 **كثافة العمل:** تستخدم هذه المؤسسات تقنيات بسيطة تعتمد على كثافة تشغيل عنصر العمل ومهارته خاصة في القطاع الصناعي، لذلك يتم الربط بين التوسع فيها وترشيد فرص العمل بتكلفة مناسبة، حيث يعتمد قطاع هذه المؤسسات على العمالة كأحد أهم العناصر الانتاجية. (عثمان لخلف، 2003، ص 31)

بالإضافة إلى الخصائص السابقة هناك خصائص أخرى أهمها: (محمد زيدان، 2002، ص ص 25-26)

- حرية اختيار النشاط الذي يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية وترقية المبادرات الذاتية، وإدماج كل مبادرات في الإبداع؛
- القدرة على الاندماج في النسيج الاقتصادي من خلال تعدد الأنشطة الناتجة عن تعدد المؤسسات المستخدمة، وكذلك من خلال إمكانية استحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة؛
- سهولة إنشاء هذه المؤسسات وقلة التكاليف، الأمر الذي يسمح بتوفير مناصب شغل كبيرة مع خلق مداخيل جيدة ترفع من درجة المستوى المعيشي للفرد؛

4-1 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية: (حدة رايس، فطيمة الزهراء نوي، 2002، ص ص 5-6)

1-4-1 **استقلالية الإدارة:** حيث أن معظم هذه المؤسسات يكون مديرها صاحب المؤسسة ويتخذ جميع القرارات دون تدخل أطراف أخرى، كما يمكنه استقطاب وإرضاء العديد من الأيدي العاملة والزبائن.

2-4-1 **خلق فرص عمل جديدة:** فهي قادرة على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تتطلبها المشاريع الكبيرة.

3-4-1 **خدمة المؤسسات الكبيرة وتنميتها:** حيث تعمل على خفض تكاليف الانتاج وزيادة القيمة المضافة وإعداد العمال المهرة واكسابهم الخبرة والمهارة، وانتقالهم للمشاريع الكبيرة ذات الأجور المرتفعة.

4-4-1 **ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية:** باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، بالإضافة إلى إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية.

5-4-1 **الكفاءة الاقتصادية:** بفضل بساطة التكوين والهيكل التنظيمي لهذه المؤسسات فهي قادرة على تقديم الخدمات المتميزة وتوصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفضل من منافسيها الكبار.

6-4-1 **الفعالية في التسيير:** تستطيع هذه المؤسسات أن تستغل بشكل جيد الاتصالات غير الرسمية وذلك لسهولة هيكلها التنظيمي، كما يمكنها اتخاذ القرارات السليمة وذلك لتوفر المعلومات وسرعة وصولها والفعالية في استخدامها.

5-1 أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة معايير هي: (محمد هيكل، 2003، ص ص 21-22)

1-5-1 **حسب معيار النشاط:** تقسم المؤسسات حسب هذا المعيار إلى:

- **المؤسسات الانتاجية:** هي نوعان: المؤسسات التي تنتج سلعا استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية، والمؤسسات التي تنتج سلعا انتاجية لأجزاء تساهم في انتاج سلع أخرى.
- **المؤسسات الخدمية:** فهي تقدم خدمات لزبائنها.
- **المؤسسات التجارية:** فهي تقوم بشراء سلعة ثم إعادة بيعها أو تعبئتها وتغليفها ثم بيعها، وذلك من أجل الحصول على الربح.

2-5-1 **حسب الشكل القانوني:** تقسم إلى:

- **مؤسسات فردية:** حيث أن صاحب المؤسسة هو المدير ويتحمل جميع المسؤولية، وتكون أملاكه ضمانة لتعهداته التجارية.
- **مؤسسات الأشخاص:** يقسم هذا النوع إلى ثلاثة أنواع هي: شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة، شركة المقاصة.

6-1 عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يرجع نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة عوامل أهمها: (توفيق عبد الرحيم يوسف، 2009، ص ص 63-64)

1-6-1 **تحديد الهدف:** حيث يتم تحديد العمل حتى يحقق المشروع النجاح الأكبر، كما يجب أن يأخذ صاحبه أو الإدارة الناجحة بالهدف الأسمى وهو تلبية حاجات الناس، مما يؤدي إلى تحديد كافة الأهداف والطرق الأخرى لنجاح المشروع.

2-6-1 **التخطيط:** حيث يجب إحلال السلع المناسبة في مكان مناسب وفي الوقت المناسب، الجودة المناسبة وبالسعر المناسب، وهذا يمثل الهدف المحدد للعمل التجاري.

3-6-1 **الرقابة:** حيث لا يمكن الاستغناء عنه، فهي تشمل الرقابة المالية، الرقابة على المخزون، والرقابة على الانتاج، وذلك باستخدام كافة الأدوات الرقابية الجيدة، مما يؤدي إلى معرفة الجوانب السلبية وتقديم العلاج والحلول لها.

4-6-1 معرفة حجم رأس المال المناسب للتمويل والحصول عليه من مصادره المناسبة، وذلك بعد تحديد تكاليف الحصول عليه من تلك المصادر وبأقل تكلفة ممكنة.

5-6-1 اختيار الموقع الجيد لإنشاء المشروع، ويتم ذلك بعد دراسة شاملة لمزايا الموقع ومستواه.

6-6-1 تحديد السلعة والخدمة المطلوبة، وذلك بعد دراسة السوق والمستهلك وما هي أهم السلع التي يرغب بها المستهلك، بالإضافة إلى دراسة أوضاعه الاقتصادية.

7-6-1 القدرة على اكتساب ثقة الآخرين (المتعاملين) من خلال تقديم السلعة المناسبة بالوقت المناسب والسعر المناسب، وبجودة مناسبة.

8-6-1 الموازنة بين التدفقات النقدية وتحديد مصادره الأساسية، حيث يساعد على الحفاظ وتوفير السيولة المناسبة التي تجنبه الوقوع في أزمات مالية.

7-1 **عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تختلف أسباب فشل هذه المؤسسات من مؤسسة إلى أخرى، ومن أهم عوامل فشلها العناصر التالية:

1-7-1 **عدم كفاءة الإدارة:** حيث تعتبر عدم توفر الخبرة الكافية وعدم القدرة على اتخاذ القرار من المشاكل الأساسية في فشل المؤسسة.

2-7-1 **سوء الإدارة المالية:** الإدارة القوية هي مفتاح النجاح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمدير الفعال هو الذي يدرك أن العمل الناجح يتطلب السيطرة المالية المناسبة.

3-7-1 **التدفق النقدي:** أي عدم الموازنة بين المدفوعات والمداخيل، خاصة في أوقات الحاجة إلى السيولة النقدية.

4-7-1 **القدرة الضعيفة على المنافسة:** تعني عدم القدرة على مواجهة المنافسين نظرا للإمكانيات المحدودة أو عدم اختيار الموقع الملائم والموجود في منطقة معينة رغم انخفاض حجم المبيعات.

5-7-1 **الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي:** حيث أن أصحاب هذه المؤسسات يهملون التخطيط الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورته للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن عدم وجود التخطيط الاستراتيجي يؤدي إلى فشل المؤسسة في البقاء والاستمرار.

6-7-1 **عدم توفر المساعدات الفنية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** خاصة في مجال اكتساب مهارات العمل.

8-1 **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية النشاط الاقتصادي:** يتمثل دوره في العناصر التالية: (قعيد إبراهيم، 2009، ص 29)

1-8-1 **دورها في تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية:** إذ أن له دور أساسي في تطوير الاستهلاك النهائي، وذلك أن هذه الصناعات تتطلب تكنولوجيا عالية أو إمكانيات مادية كبيرة مما يساعد على تطوير هذه الصناعات، وبالتالي تلبية الطلب المحلي الوطني على مختلف السلع والمنتجات الاستهلاكية الضرورية المتزايدة، كما تحاول هذه المؤسسات تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي للمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها.

2-8-1 **دورها في ترقية المنتج المحلي ومنافسة المنتج الأجنبي:** تنحصر جهود هذه المؤسسات في أنشطة صناعية محدودة كالصناعات الغذائية، النسيج والجلود، ولذلك يجب دعم توسيع استثمارها في مختلف فروع النشاط الاقتصادي والصناعي أمام المنافسة الدولية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولتحسين عملية الإنتاج وفق المواصفات والمقاييس الدولية من أجل حماية المنتج الوطني.

3-8-1 **المساهمة في تحقيق التكامل الصناعي بين المؤسسات:** يعتبر التكامل بين المؤسسات من المقومات الأساسية للهيكل الصناعي وقوة لتنمية ودفع الصناعة إلى الأمام، فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بينما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسود النشاطات التي تظهر فيها أهمية وفرات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو لطبيعة العملية الإنتاجية أو لأسباب ضيق السوق الكلية السلعية.

2- مفاهيم أساسية حول حاضنات الأعمال

باعتبار حاضنات الأعمال هي إحدى الآليات التي تعمل على دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدفعها للتقدم والتطور.

1-2 **نشأة حاضنات الأعمال:** يرجع تاريخها إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم Batavia في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1959، عندما قامت عائلة بتحويل مقر مؤسستها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال، ويتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة وأن هذا المكان كان يقع في منطقة أعمال وقريب من البنوك ومناطق التسويق، وتحولت الفكرة إلى ما يسمى بالحاضنة.(ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، 2012، ص 122)

وفكرة الحاضنة مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال غير المكتلين فيها فور ولادتهم من أجل تخطي الصعوبات والظروف الخاصة بهم، وبدأت الفكرة تتطور شيئا فشيئا حتى أصبح عدد الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية 550 في نهاية سنة 1997 م. (أحمد بن قطاف، 2007، ص 119)

والشكل رقم 1 يوضح نشأة وتاريخ حاضنات الأعمال وتطورها.

الشكل رقم (01): تاريخ حاضنات الأعمال

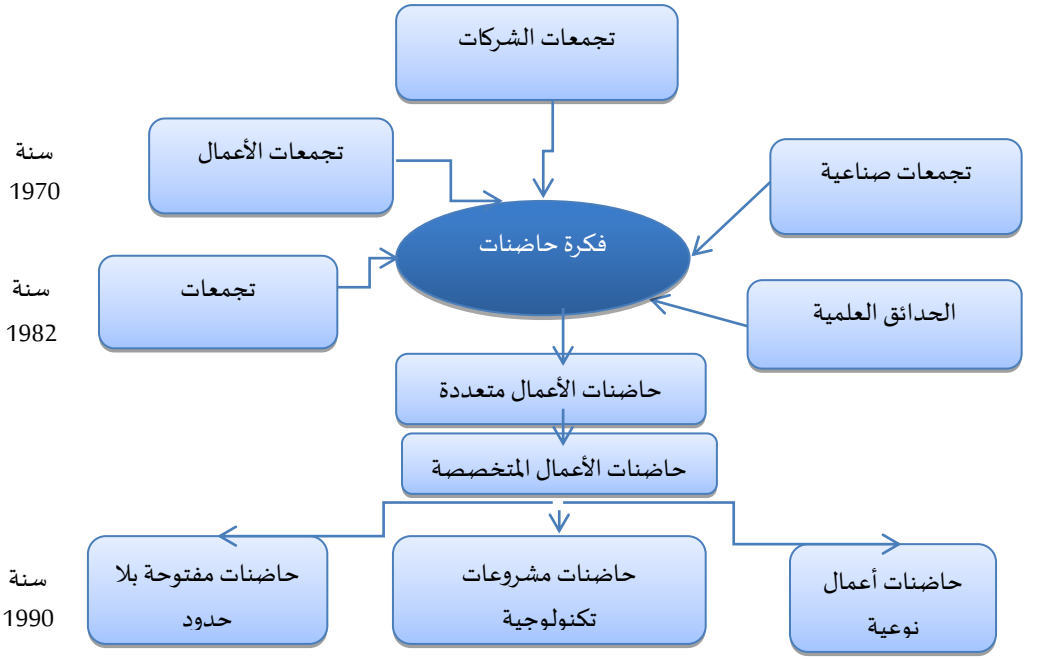

المصدر: عاطف الشبراوي إبراهيم: حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية ايسيك، الرباط، المغرب، 2003، ص 12

2-2 **تعريف حاضنات الأعمال:** هناك عدة تعاريف جاءت لتوضيح مفهوم الحاضنات نذكر أهمها:

– **التعريف الأول:** هي بناء مؤسساتي حكومي أو خاص يمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح، والمساعدات المالية والإدارية والفنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته، كما توفر هذه الحاضنات فرص للشراكة في الخدمات المكتبية والتجهيزات والآلات ونقل التقنيات وغيرها. (محمد صالح الحناوي، وآخرون، 2001، ص 26)

– **التعريف الثاني:** هي مؤسسة كبيرة تسعى إلى توفير الجو الملائم للمشاريع الصغيرة لضمان نجاحها أو لتجاوز مرحلة الانطلاق لتدفعها تدريجيا لتصبح مؤهلة وقادرة على النمو. (خالد رجم، دادان عبد الغني، 2012، ص 02)

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن حاضنات الأعمال هي عبارة عن مؤسسة أو إطار متكامل من الخدمات تعمل على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تجاوز تكاليف مرحلة الانطلاق من خلال تقديم مختلف المساعدات لإدارتها وتنميتها وتطويرها، ودفعها للنمو، والاستمرار إلى غاية الوصول لمرحلة النضج والاستقرار لتخرج بعد ذلك من الحاضنة تاركة المجال لمؤسسات أخرى بحاجة إلى الدعم.

مما سبق نستنتج أن حاضنات الأعمال تتميز بالخصائص التالية: (عماري جمعي، 2011، ص 78)

- تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم مجموعة متكاملة من آليات الدعم؛
- قد يكون لها مقر مادي وقد تكون افتراضية، تقدم الدعم والخدمات من خلال شبكة الانترنت؛
- قد تكون مستقلة أو تابعة لمؤسسة أو جهة تتلقى منها الدعم؛
- تهدف إلى دعم المشروعات الصغيرة لاسيما التي تنطوي على قدر من الإبداع والتطور التكنولوجي.

3-2 **أهمية حاضنات الأعمال:** تكمن أهمية حاضنات الأعمال في النقاط التالية:(خالد رجم، دادان عبد الغني، 2012، ص 03)

- تقديم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة؛
- ربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركية السوق ومتطلباته؛
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس؛
- تحويل البحوث والدراسات إلى مشاريع حقيقية ومنتجات يمكن تسويقها؛
- إعطاء الفرص للمشاريع الصغيرة الجديدة للنجاح بتوفير البيئة الملائمة لنشأتها وحمايتها؛
- تقديم مشاريع قوية للمجتمع في المستقبل قادرة على الاستمرار والتطور.

4-2 **أهداف حاضنات الأعمال:** تسعى حاضنات الأعمال إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:(ريحان الشريف، ريم بو نوالة، 2012، ص 06)

- تقليل تكاليف بدء النشاط، وتقليل الفترة الزمنية لتنمية نشاط المشروع وتطوير إنتاجه؛
- تجنب الأخطار وتقليل ازدواجية الجهود مما يؤدي إلى ضعف التكاليف؛
- تشجيع الفئات التي لا تمتلك الخبرات الكافية لإقامة المؤسسات؛
- خلق جيل جديد من شباب رجال الأعمال، وإمدادهم بكل ما يؤهلهم للتفوق والنجاح في مشروعاتهم حتى يعملوا بدورهم على توفير المزيد من فرص العمل بعد تخرجهم من الحاضنة؛
- المساهمة في توطين التكنولوجيا المستوردة والمساعدة في نقل التكنولوجيا من الدول المتطورة تكنولوجيا، وتعزيز استخدامها وتطبيقها في المجتمع المحلي بما يخدم عملية البناء الاقتصادي.

5-2 **أنواع حاضنات الأعمال:** هناك العديد من التصنيفات لأنواع الحاضنات، وذلك حسب الهدف الذي أنشئت من أجله، ومن أهم هذه الأنواع ما يلي: (نبيل محمد شبلي، 2004، ص ص 12-124)

1-5-2 **الحاضنة الإقليمية:** هي التي تخدم منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها، وتعمل على استخدام الموارد المحلية من الخدمات واستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة.

2-5-2 **الحاضنة الدولية:** تركز على التعاون الدولي المالي والتكنولوجي بهدف تأهيل المؤسسات القومية من خلال المؤسسات الدولية، وتطويرها ودفعها للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية.

3-5-2 **الحاضنة الصناعية:** تقام داخل منطقة صناعية معينة بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات والخدمات المساندة، حيث يتم تبادل المنافع بين المصانع الكبيرة والمشروعات الصغيرة المنتسبة للحاضنة.

4-5-2 **حاضنة القطاع المحدد:** تعمل على خدمة قطاع أو نشاط محدد مثل البرمجيات أو الصناعات الهندسية، وتدار بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط المراد التركيز عليه.

5-5-2 **الحاضنة التقنية:** تهدف إلى استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة مع امتلاكها لمعدات وأجهزة متطورة، وكذا الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات وتحويلها إلى مشروعات ناجحة.

6-5-2 **الحاضنة البحثية:** عادة ما تكون داخل جامعة أو مراكز أبحاث، تعمل على تطوير الأفكار والأبحاث وتصميمات أعضاء هيئة التدريس.

7-5-2 **حاضنة الانترنت:** هي مؤسسة تساعد مؤسسات الانترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول إلى مرحلة النضج.

6-2 **عوامل نجاح حاضنات الأعمال:** ينبغي توفر مجموعة من الشروط لنجاح نظام الحاضنات أهمها:(محمد هيكل، 2009، ص 196)

- تحديد نوعية المؤسسات التي سيتم استضافتها في الحاضنة، وهنا يتطلب الأمر تحديد معايير القبول سواء كانت معايير مالية أو معايير فنية؛
- اختيار وتحديد نوع الخدمات الإدارية التي سيتم تقديمها بواسطة العاملين في الحاضنة نفسها، هذا بالإضافة إلى الخدمات التي يمكن الحصول عليها من بعض الجهات الخارجية؛
- توفير مصادر التمويل للمؤسسة الجديدة، أو توفير الاتصال مع مصادر التمويل حيث يمثل ذلك عنصرا من أهم العناصر التي تهتم بها المؤسسات الناشئة التي تحتاج عادة إلى تدبير أموال إضافية؛
- تنمية ظروف بيئة مناسبة لتنمية وتطوير المؤسسات، حيث أن الحاضنة ليست مجرد مكان للاستضافة وإنما تعتبر تنظيما يسمح باكتساب الخبرات وتبادل المنافع بين المؤسسات الناشئة.

7-2 **معوقات نجاح حاضنات الأعمال:** رغم أهمية الدور الذي تؤديه حاضنات الأعمال إلا أنه توجد العديد من القيود التي تعيق فعاليتها ودورها، ومن بين هذه المعوقات العناصر التالية:(فوزي عبد الرزاق، 2014، ص ص 194-195)

- قلة النصوص التشريعية والقانونية المسهلة لنشاط الابتكار والاختراع والبحث والتطوير؛
- ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الصناعية؛
- نقص الكفاءة العلمية والتكنولوجية ذات التأهيل العالي، وهجرة الأدمغة نحو الخارج؛

- انعدام الهيئات المساعدة والمدعمة ماليا لنشاطي الإبداع والابتكار، بالإضافة إلى انعدام محيط مالي ديناميكي مشجع للبحث والتطوير والابتكار؛
- ضعف ميزانيات البحث والتطوير والابتكار داخل المؤسسات الصناعية والدول؛
- غياب التنسيق والتعاون بين المشاريع الصناعية المتشابهة في مجال صناعي واحد.

2-8 آلية عمل حاضنات الأعمال: تعتمد حاضنات الأعمال في اختيارها للمؤسسات الناشئة على عدة معايير وشروط تضعها بدقة وعناية حتى لا تختار مؤسسة تكون غير قادرة على التطور والنجاح، مما قد يسبب لها الكثير من المشاكل.

1-8-2 **شروط ومعايير اختيار المؤسسات المحتضنة:** يمكن حصر أهم المعايير التي يجب أن تتوفر في المؤسسات التي ترغب الحاضنة في احتضانها فيما يلي:(عاطف الشبراوي إبراهيم، 2003، ص 56)

- أن تمتلك المؤسسات أفكارا جديدة وجيدة وتنمو بسرعة، وتكون بحاجة فعلا للاحتضان؛
- المؤسسات القائمة على الابتكارات والمبادرات التكنولوجية، وكذا استخدام التقنيات الحديثة وإنتاج منتوجات عالية الجودة؛
- واقعية وقابلية خطة العمل للتحقق والوصول إلى التمويل؛
- المشروعات التي تحقق المكاسب وتكون ذات مهارات إدارية جديدة، وتسمح بخلق وتنمية المهارات الفنية المتخصصة؛
- جودة فريق إدارة المؤسسة وتميزه بالرغبة في الإنجاز؛
- المشروعات التي ترغب في التحول من مشروعات حرفية إلى صناعات متطورة من خلال ادخال وسائل الإنتاج المتطورة؛
- الإضافات والاختلافات الصناعية مع المنتجات الموجودة في الأسواق؛
- أن يكون المشروع يخدم المجتمع الذي يتم انشائه فيه ويوفر اليد العاملة.

2-8-2 **مراحل احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تمر عملية تدخل حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمراحل التالية:(بريش السعيد، طيب سارة، 2012، ص 10)

1-2-8-2 **مرحلة ما قبل الاحتضان (مرحلة المقابلة الأولى):** يتعين على أصحاب المشروعات إعداد دراسة للتعريف بالجدوى الاقتصادية والفنية والتسويقية للمشروع، ثم بعد ذلك يلتقي مدير الحاضنة بأصحاب المشاريع الناشئة قصد التعرف على جديتهم ومدى استيفائهم لمعايير الاحتضان، وكذا مناقشة مختلف عناصر دراسة الجدوى الاقتصادية.

2-2-8-2 **مرحلة إعداد خطة المشروع:** يتم في هذه المرحلة وضع خطة للمشروع المجمع على تنفيذه في إطار الحاضنة من قبل مسؤوله.

3-2-8-2 **مرحلة انضمام المؤسسة الناشئة للحاضنة والبدء في تنفيذ المشروع (مرحلة الاحتضان):** عند الانتهاء من تأسيس المشروع يتم إبرام عقد الانضمام للحاضنة، وبموجب هذا العقد يستفيد المشروع من مكان ممارسة نشاطه الذي يتحدد تبعا لنوع النشاط الممارس وحجمه، وهو يتوفر على مستلزمات ممارسة النشاط مثل: المكاتب، التجهيزات، بالإضافة إلى توفر خدمات الدعم الخاصة بالتنظيف والصيانة والأمن، كل ذلك مقابل مساهمة مالية معقولة من طرف المؤسسة الناشئة.

4-2-8-2 **مرحلة العمل والتطور:** هي من أهم المراحل في حياة المؤسسة الناشئة، إذ تباشر فيها المؤسسة عملها بمساعدة الحاضنة خلال فترة الاحتضان التي عادة ما تتراوح مدة الاحتضان بين شهرين وستة أشهر كحد أقصى، حيث تقدم الحاضنة خلال هذه المرحلة مجموعة متكاملة من الخدمات المتنوعة التي تتلاءم مع احتياجات المؤسسة المحتضنة وتطلعاتها المستقبلية.

5-2-8-2 **مرحلة التخرج من الحاضنة:** تتميز هذه المرحلة بسعي المؤسسة للاستعداد لمواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة، والتوجه نحو اقتصاد السوق من خلال إعادة النظر في سياساتها وإداراتها، ولهذا كان لابد من تدخل الحاضنة لمساعدة هذه المؤسسات على رفع أدائها وفق منظور معاصر لتعزيز قدرتها على التماسك والتوسع وضمان استمراريتها، وذلك من خلال:

- متابعة أداء المؤسسات المتخرجة للتأكد من سير عملها وفق الاتجاه المخطط، والتأكد من عدم تعرضها لأي مشكل يعيق نموها مع ضرورة التركيز على جانبين أساسيين في عملية المتابعة وهما: الجانب الفني والمالي؛
- تقييم أداء هذه المؤسسات من خلال تحليل النتائج النهائية للعمل، وتقدير مدى تعارضها مع الأهداف المطلوبة في مختلف الجوانب الإدارية والمالية، الإنتاجية والتسويقية.

ثانيا: الدراسة الميدانية

إن النجاح الذي حققته حاضنات الأعمال في مجال دعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الدول التي تبنت هذه الآلية، دفع بالجزائر إلى تبني هذا المفهوم لمحاولة زيادة وتوفير مناصب الشغل والوصول بمستوى كفاءة المؤسسات الدولية وذلك من أجل دفع عجلة التنمية، ولهذا فقد قامت بوضع الأثر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال في شكل مراكز تسهيل ومشاتل.

1- **نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر:**

تعتبر التجربة الجزائرية حديثة العهد في مجال حاضنات الأعمال إلى غاية صدور القانون التوجيهي لسنة 2001 الذي يتضمن رسم الخطوط الواجب وضعها وتنفيذها لتحسين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على ترقيته من خلال إنشاء وكالات وصناديق ومراكز تسهيل تؤسس لهذا الغرض، ليتم بعد ذلك إصدار المرسوم التنفيذي رقم 03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، ونفس المرسوم متضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل وذلك من أجل التعريف بحاضنات الأعمال وأنواعها والهيئات العامة والمؤسسات التي تديرها، وفي هذا الإطار فإن المشرع الجزائري أخذ بمفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، في حين تقتصر المحضنة كشكل من أشكال المشاتل على دعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط.(أحمد بن قطاف، 2016، ص 150)

2- **تعريف المشاتل:** حسب المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات بأنها عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،2003)

تأخذ المشاتل إحدى الأشكال التالية:

أ- **المحضنة:** هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ب- **ورشة الربط:** هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

ج- **نزل المؤسسات:** هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

كما تهدف هذه المشاتل إلى مساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال النقاط التالية:(خالد رجم، دادان عبد الغني، 2012، ص ص 12)

- تطوير التعاون مع المحيط المؤسساتي؛
- المشاركة في الحركة الاقتصادية، من خلال تشجيع الابتكار وتقديم الدعم للمؤسسات الجديدة؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.

3- **تعريف مراكز التسهيل:** هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع تجاري وصناعي، تعمل على دعم وتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتسعى هذه المراكز إلى تحقيق الأهداف التالية:

- وضع برنامج يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛
- تطوير ثقافة التقاول، وتقليص أجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها؛
- تشجيع تطوير التكنولوجيات لدى أصحاب المشاريع؛
- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي، وتثمين الكفاءات البشرية وعقلية استعمال الموارد المالية؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الدولي.

4- **الخدمات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تقوم حاضنات الأعمال بتقديم الخدمات التالية عند انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-4 **الخدمات التي تقدمها المشاتل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تقوم المشاتل بتقديم الخدمات لهذه المؤسسات من خلال العناصر التالية:

- استقبال واحتضان ومرافقة المشاريع الحديثة؛
- عملية التسيير والانجاز للمؤسسات الجديدة؛
- إعداد مخطط توجيه لمختلف القطاعات التي تحتضنها المشتلة؛
- دراسة واقتراح وسائل وأدوات ترقية المؤسسات الجديدة وإقامتها؛

- مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات والعراقيل، وتوفير التجهيزات الإعلامية والمكتبية.

2-4 **الخدمات التي تقدمها مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تقوم هذه المراكز بتقديم الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العناصر التالية:

- توفير المعلومات الخاصة بغرض الاستثمار؛
- تقديم المشورة في مجال التسويق، وتسيير الموارد البشرية؛
- دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مساعدة مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التكنولوجيا الحديثة؛
- المساعدة على الابتكار وتحويل التكنولوجيا من خلال تقديم الدعم اللازم لذلك؛
- مشاركة مسيري المشاريع الجديدة في إعداد مخطط الأعمال.

5- **واقع مراكز ومشاتل التسهيل:** رغم أن القانون الأساسي لمراكز التسهيل يعود إلى سنة 2003، إلا أن هذا المخطط عرف تأخرا بسبب عدم استجابة الشركاء الأجانب لطلبات الجزائر في مجال إنشاء هذا النوع من الهيئات الداعمة، حيث أن أول مركز تسهيل للمؤسسات كان بمدينة وهران سنة 2007 الذي ساهم إلى غاية 2011 في تأسيس 20 مؤسسة، أما بالنسبة لمدينة عنابة فقد تم إنشاء مشتلة حاضنة عنابة في سنة 2009 وذلك في إطار اتفاقية تعاون بين وزارات المؤسسات والمكتب الألماني GTZ.

أما بالنسبة للمشتلة فكانت تعاني من نقص المحلات منذ تأسيسها في 2008 إلى غاية 2010، حيث أنها لم تتمكن إلا من مرافقة 4 شبان من خريجي الجامعة من مقدمي المشاريع الصناعية والخدمية دون أن تتمكن من أن توفر لهم المحلات.

6- **أسباب تأخر انطلاق حاضنات الأعمال:** ترجع أسباب تأخر انطلاق مشروع حاضنات الأعمال في الجزائر للأسباب التالية:

- تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات إلى سنة 2003؛
- ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- غموض المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال خصوصا في إطارها القانوني، حيث نجد أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات التي تختص بالقطاع الخدمي؛
- المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية بما في ذلك بين الجامعات ومؤسسات البحث من جهة وقطاع الإنتاج من جهة أخرى، وكذلك فيما بين مؤسسات التمويل والأبحاث والاستشارات؛
- ضعف مشاريع التنمية وروح الريادة، حيث أن المهارات الريادية لا تزال خاملة وغير مستغلة بينما ينتشر فكر الربح والاستثمار سريع المردود؛

- مشكل العقار، فالحاضنة كغيرها من المؤسسات تحتاج إلى عقار لإقامتها وفي ظل هذه الوضعية للعقار سيحد ذلك من التطور.

7- **شروط نجاح حاضنات الأعمال التقنية بالجزائر:** بما أن تجربة حاضنات الأعمال في الجزائر ما تزال في بدايتها، فإن نجاح هذه الحاضنات يحتاج إلى تكثيف للجهود والموارد لإنشاء الحاضنات، لذلك يجب أن تأخذ في عين الاعتبار العناصر التالية:

- وجود بحث علمي متحكم في التكنولوجيا بشكل يسمح بتطويعها من أجل تطوير المنتجات والخدمات المتوفرة حاليا، والعمل على استحداث خدمات جديدة هذا الأمر يقودنا إلى الكلام عن دور الجامعات ومراكز البحوث في تطوير البحث العلمي بالجزائر؛

- توفير الجو الذي يسمح بتطوير المبادرة الفردية ودعم المؤسسات الناشئة ماليا وإداريا، وقانونيا وتكنولوجيا؛

- تمكين الحاضنات من التمتع بالدعم الاقي في مختلف جوانبه بالشكل الذي يسمح لها بأداء الدور المطلوب منها؛

- توفير روح الإبداع والابتكار، فالتغير التكنولوجي لا يقتصر على ادخال طرق إنتاج جديدة أو منتجات جديدة فقط، ولكن يمكن أن يحدث من خلال سلسلة من التحسينات والإضافات الصغيرة والكبيرة في المنتج أو الخدمة المحلية، فالقدرة على التخيل والإبداع تنتج عن التفاعل بين المجتمع المحيط والموارد الذاتية للفرد؛

- وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضانها تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية، وإمكانات توسعها المستقبلية بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية، وكذا تحسين القدرة على التصدير وتحقيق فرص أكبر للعمالة ومراعاة الظروف البيئة؛

- لابد من الدقة في اختيار المدير المناسب ولابد من إعطائه الصلاحيات والحرية التي يحتاجها لتأمين نجاح الحاضنة والمؤسسات المحتضنة.

الخاتمة:

لقد أصبح الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية محط الاهتمام على النطاق العالمي، الناتجة عن المكاسب العديدة التي يجلبها العمل على تعزيز وتقوية هذا النوع من الأعمال، وقد برزت أهمية خلق وإنشاء حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من المقومات التي تساهم بفعالية في توفير البيئة المناسبة لتسهيل عملية إنشائها، ومن ثم يستمر تقديم الرعاية والحماية لها حتى تصبح لدى المؤسسات المحتضنة القدرة والخبرة الضرورية لضمان استمرارية النجاح في الأسواق.

هذا ما قد أثبتته التجارب الدولية في مجال حاضنات الأعمال التي من بينها التجربة الجزائرية، رغم أنها ما زالت في بدايتها لأسباب عديدة عطلت انطلاق هذه الآليات التي منها توفير الإطارات التي تسمح بإنشاء هذه الآلية، لذلك من الضروري تغيير الأنظمة وتوفير الظروف المواتية لقيامها لمحاولة النهوض بالاقتصاد وتطويره.

1- **نتائج البحث:** لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- حاضنات الأعمال هي إحدى المرتكزات الأساسية لنمو ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- حاضنات الأعمال هي آلية من آليات الدعم الفعال التي يجب أن تتبناها الدولة لدعم اقتصادها وتطويره؛
- حاضنات الأعمال لها دور حيوي في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرته على المنافسة في ظل التغيرات الحاصلة؛
- تساهم حاضنات الأعمال في توسيع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية ناجحة؛
- تساهم في توفير مناصب الشغل والتقليل من حدة البطالة باحتضانها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- **المقترحات:** قمنا بتقديم مجموعة من الاقتراحات أهمها:

- تنمية ثقافة العمل الحر لدى الشباب ودفعهم لإنشاء مشاريع ذات أفكار تكنولوجية جديدة، لكي تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني؛
- ضرورة إنشاء حاضنات الأعمال بالقرب من الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث للاستفادة منها، والأخذ بالتجارب العالمية في هذا المجال لتحسين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إقامة ندوات ومؤتمرات ودورات تدريبية لتحسين أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة ثقافة العمل الحر؛
- توفير الموارد البشرية القادرة على إدارة الحاضنة واحتضان الأفكار، والاختيار الدقيق للمؤسسات، بالإضافة إلى القدرة على التخطيط الطويل.

قائمة المراجع:

1. ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، الطبعة الأولى، (دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012).
2. ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الثانية، (دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2004).
3. محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، (مجمعة النيل العربية، القاهرة، 2003).
4. محمد صالح الحناوي، وآخرون، حاضنات الأعمال، الطبعة الأولى، (الدار الجامعية، الإسكندرية،2001).
5. عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية، (منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية ايسيك، الرباط، 2003).
6. عامر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة، (دار حامد للنشر، عمان، 2000).
7. عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، (الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009).
8. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، (دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، 2009).
9. أحمد بن قطاف، دور برامج احتضان الأعمال في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 14، 2016.

10. نبيل محمد شبلي، دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 97، 2004.

11. أحمد مجدل، إدراك واتجاهات المسؤولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

12. أحمد بن قطاف، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص استراتيجيات السوق في ظل اقتصاد تنافسي، 2007، جامعة المسيلة، الجزائر.

13. بريش السعيد، طيب سارة، دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 2012، جامعة ورقلة، الجزائر.

14. حدة رايس، فطيمة الزهراء نوي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 2002، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

15. حسين رحيم، ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (نظام المحاضن)، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002، جامعة الأغواط، الجزائر.

16. محمد زيدان، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات التقليدية والحرفية، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، 2002، الأغواط، الجزائر.

17. سلمى صالحي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية – دراسة حالة مؤسسة كومينوكس-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2005.

18. عماري جمعي، استراتيجي التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، الجزائر، 2011.

19. عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2003.

20. رابح خوني، حساني رقية، واقع وآفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.

21. ريحان الشريف، ريم بو نوالة، حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 2012، جامعة عنابة، الجزائر.

22. قعيد إبراهيم، دور الترويج في إنجاح السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009.

23. خالد رجم، دادان عبد الغني، عرض مفاهيم عامة حول حاضنات الأعمال وتجارب عالمية، مداخلة في المؤتمر العالمي الدولي حول الاستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 2012، جامعة ورقلة، الجزائر.

24. فوزي عبد الرزاق، إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، 2014، السعودية.

25. المادة الرابعة من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77.

26. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67، 2003.